

الديون دين كل غريم بمنزلة سهام كل  
وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح  
اذ لم تف التركة بالديون والغريم اكثر من واحد  
فاطلب الوفق بين مجموع الديون وبين  
التركة فان كانت بينهما مباينة فاضرب دين  
كل غريم في جميع التركة ثم اقسّم الحاصل  
علي وفق مجموع الديون وان كان بينهما  
موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق  
التركة ثم اقسّم الحاصل علي وفق مجموع الديون  
فاخرج نصيب ذلك الغريم ولما فرغ من  
القسمه شرع في التخرج وقال **ومن صالح**  
**من الورثة علي شي فاطرح** سهامه من التصحيح  
او من اصل المسيلة فما حصل كان لم يكن  
**واقسم** ما بقي التركة علي سهام من بقي من  
الورثة اي صح المسيلة مع وجود المصالح  
ثم

ثم اطرح سهامه من التصحيح واقسم سهام  
الورثة كزوج وام وعم فصالح الزوج **علي**  
**ما بقي** في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة  
فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة  
واقسم ما في التركة بين الام والعم اثلاثا يقدر  
سهامها سهمان للام وسهم للعم لان اصل  
المسيلة من ستة للزوج النصف ثلاثة  
وللام الثلث سهمان وللم الباقي سهم فلو  
طرحت سهام الزوج بالتخرج  
بقي سهمان للام وسهم للعم  
فيقسم باقي المال بينهما  
اثلاثا والحمد لله  
وصلي الله علي  
سيدنا محمد  
ثم